EYAD REDA
إيـــاد رضـــا
محامون ومستشارون قانونيون
Lawyers & Legal Consultants

حجية التعاملات الالكترونية

قراءة موجزة في نظام التعاملات الالكترونية

مقدمة | مع ظهور فايروس كورونا واتخاذ الدول لإجراءات إحترازية تطلبت العمل عن بعد، ظهرت الحاجة لإستخدام التعاملات الإلكترونية أكثر من ذي قبل، الأمر الذي نسلط الضوء عليه من ناحية قانونية.

نطاق تطبيق نظام التعاملات الالكترونية

نصت فقرات (١٠ / ١٢ / ١٣) المادة الأولى من نظام التعاملات الالكترونية على أنه:" يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية -أينما وردت في هذا النظام- المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

١٠ التعاملات الإلكترونية
أي تبادل أو تراسل أو تعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ - بشكل كلي أو جزئي - بوسيلة إلكترونية.

١٢ منظومة بيانات إلكترونية
جهاز أو برنامج إلكتروني أو أكثر يستخدم لإنشاء البيانات الإلكترونية أو استخراجها أو إرسالها أو بثها أو تسلمها أو تخزينها أو عرضها أو معالجتها.

١٣ السجل الإلكتروني
البيانات التي تنشأ أو ترسل أو تسلم أو تبث أو تحفظ بوسيلة إلكترونية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن فهمها."

وهذه التعريفات تتسّع وتشمل كافّة التعاملات التي يُستخدم بها وسيلة الكترونية

& كما أنها تشمل الاستخدام لأي منظومة الكترونية أو سجل الكتروني ينطبق عليها وصف التعريف، وهو الذي يضم تلك المبرمجة خصيصاً لتعاملات معينة وخاصة مثل قطاع التأمين والقطاع الحكومي، جنباً إلى جنب مع الاستخدام للبريد الالكتروني وغيره.

وتظهر أهمية تحديد نطاق التطبيق بتمرير التعامل الالكتروني على الشروط الواردة في هذه التعريفات، تظهر فيما يهدف إليه النظام من:

- إضفاء الثقة في صحة التعاملات والتوقيعات والسجلات الإلكترونية وسلامتها.

نصت المادة الخامسة من النظام على أنه:

أ يكون للتعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية حجيتها الملزمة، ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ ولا منع تنفيذها بسبب أنها تمت كليا أو جزئيا بشكل إلكتروني بشرط أن تتم تلك التعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية بحسب الشروط المنصوص عليها في هذا النظام.

ب لا تفقد المعلومات التي تنتج من التعامل الإلكتروني حجيتها أو قابليتها للتنفيذ متى كان الاطلاع على تفاصيلها متاحًا ضمن منظومة البيانات الإلكترونية الخاصة بمنشئها وأشير إلى كيفية الاطلاع عليها."

نصت المادة التاسعة من النظام على أنه:

أ يقبل التعامل الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني دليلا في الإثبات إذا استوفى سجله الإلكتروني متطلبات حكم المادة (الثامنة) من هذا النظام.

ب يجوز قبول التعامل الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني قرينة في الإثبات، حتى وإن لم يستوف سجله الإلكتروني بمتطلبات حكم المادة (الثامنة) من هذا النظام.

ج يعد كل من التعامل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والسجل الإلكتروني حجة يعتد بها في التعاملات وأن كلا منها على أصله (لم يتغير منذ إنشائه) ما لم يظهر خلاف ذلك.

ويُحقق النظام هذا الهدف في تقريره حجية هذه التعاملات الالكترونية كأصل، مالم يثبت العكس. أي أن هذه التعاملات صحيحة وذات حجية أمام ولدى الكافة مالم يظهر أو يُقدم ما يُثبت عكس ذلك.

ومن هنا يلزم التفريق بين التعامل الالكتروني والتوقيع الالكتروني لاختلاف الشروط الواجبة لثبوت الحجية، فكل تعامل الكتروني لا يلزم منه احتواؤه على توقيع الكتروني ، أما التوقيع الالكتروني فهو ضمن تعامل الكتروني بطبيعة الحال، مثل التعاقد كصورة من صور التعامل الالكتروني لا يلزم به وجود توقيع الكتروني لكافة صوره مثل: (التوقيع الخطي وإرسال المستند ممسوح ضوئياً، أو الموافقة على الشروط والأحكام للبيع أو الشراء الكترونياً) وبالتالي في حالة التعامل الالكتروني تنصب الشروط على السجل الالكتروني ومدى إمكانية استرجاع البيانات أو الحصول عليها والتحقق منها. أما في حالة التوقيع الالكتروني فالشروط تنحصر في الحصول على شهادة رقمية بصحة التوقيع.

٤ يراعى عند تقدير حجية التعامل الإلكتروني مدى الثقة في الآتي:

- الطريقة التي استخدمت في إنشاء السجل الإلكتروني أو تخزينه أو إبلاغه، وإمكان التعديل عليه.
- الطريقة التي استخدمت في المحافظة على سلامة المعلومات.
- الطريقة التي حددت بها شخصية المنشئ.

شروط السجل الالكتروني

نصت عليها المادة الثامنة من النظام من أنه:" يعد السجل الإلكتروني أصلا بذاته عندما تستخدم وسائل وشروط فنية تؤكد سلامة المعلومات الواردة فيه من الوقت الذي أنشئ فيه بشكله النهائي على أنه سجل إلكتروني ، وتسمح بعرض المعلومات المطلوب تقديمها متى طلب ذلك، وتحدد اللائحة الوسائل والشروط الفنية المطلوبة."

شروط التوقيع الالكتروني

فيصبح التوقيع الالكتروني عملية توقيع المستند الإلكتروني باستخدام الشهادة الرقمية، ويتم ذلك من خلال تشفير المختصر الحسابي Hash (الناتج من عملية دالة الاختزال للمستند الإلكتروني) باستخدام المفتاح الخاص. وبهذه الشهادة يستطيع المستخدم التوقيع إلكترونياً على العقد الإلكتروني بواسطة مفتاحه الخاص ويرسلها إلى الطرف الآخر لتوقيعها بمفتاحه الخاص أيضاً. وتكمن أهمية التوقيع الرقمي في إثبات هوية الشخص وإثبات موافقته على ما تم التوقيع عليه، كما يضمن سلامة المستند الإلكتروني من أي تعديل بعد التوقيع الإلكتروني.

كيف يمكن الحصول على شهادة رقمية؟

عن طريق أحد مقدمي خدمات التصديق الرقمي المرخص لهم من المركز الوطني للتصديق الرقمي التابع للهيئة العامة للاتصالات، ومقدمي الخدمات للقطاع الخاص حالياً جهتين هما:

- شركة بُعد للاتصالات السلكية واللاسلكية .
- شركة الحلول التابعة لشركة الاتصالات السعودية.

ويمكن الاطلاع بيانات ووسيلة الاتصال بهاتين الجهتين على الرابط التالي:
https://www.ncdc.gov.sa/?page_id=1899

للاستفسار أو التواصل

جوال +٩٦٦ ٥٠ ٥٤٤ ٦٧٥٦
هاتف +٩٦٦ ١١ ٤٨٤ ٧١٧١
برج الفيصلية - الطابق ١١ | طريق الملك فهد الرياض | المملكة العربية السعودية.
بريد إلكتروني info@erlf.com
موقع إلكتروني www.erlf.com